

الآفاق السياسية القادمة؛ حماس تقود القضية الفلسطينية إلى مرحلة تاريخية

القدس / مها عبد الهادي

إليه حماس حتى الآن في محاولة لكسر الحصار والضغوط المفروضة عليها من قبل الجانبين الصهيوني والأمريكي منذ إعلان فوزها، وهذه السياسة تحاول وضع البدائل حتى في حال نجاح الجانبين الصهيوني والأمريكي في تشديد الحصار حول الحركة بالضغط على دول العالم وخاصة الاتحاد الأوروبي بعدم إقامة علاقات سياسية أو اقتصادية مع الحركة أو حتى تقديم مساعدات لها.

ويمكن التكهن بأن مسار السياسة الفلسطينية المقبلة سيتناول ما يلي:

١- التشديد والتركيز على تحقيق المصداقية السياسية للحركة المرتبطة بالبعد الأيديولوجي الإسلامي، فالحركة أكدت مراراً بأنها تمثل المصداقية الإسلامية ثم الوطنية وبالتالي السياسية.

٢- ستسعى حكومة حماس القادمة إلى ترشيد الحياة السياسية الفلسطينية، بوضعها على سكة المؤسسة والعلاقات الديمقراطية والمشاركة، وتصويب المعادلة بين معركتي التحرير والبناء، وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية لا المصالح الفصائلية الضيقة.

٣- من المتوقع أن تسارع حماس إلى إعلان انضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية وهو قرار ليس بالجديد على الحركة، إذ إن حماس أعلنت مراراً وقبيل الانتخابات البرلمانية عن نيتها بالانضمام وهو ما ورد على لسان د. محمد غزال في ٢٨/٣/٢٠٠٥ بأن الحركة اتخذت قراراً بالدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك إثر لقاء مع الرئيس محمود عباس. وقال غزال إن قرار المشاركة جاء بعد مداوات ومشاورات مستفيضة شملت مؤسسات الحركة وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، وأكد أن هذا القرار يأتي لتعزيز (نهج الحركة في خدمة الشعب الفلسطيني في كل المجالات والمبادين ورعاية شؤون ومصالحه... وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي... ومعالجة كل جوانب الفساد...).

٤- التعامل مع الضغوط: لا شك بأن حماس تعاملت مع الضغوط المحيطة قبيل وبعد الانتخابات بمنطقية وتعقل، فقدرت الموقف وتعاطت مع الأحداث ضمن خطوط حمراء لم تتجاوزها.

ومعابر وجمارك وغيرها الكثير كونها مربوطة لحد كبير مع الجانب الصهيوني وهذا بحكم الواقع يحتم على حماس برأيهم إيجاد صيغ للتعامل مع الصهاينة. وهذه الإشكالية أدركتها حماس منذ البداية، فهي تعلم جيداً أن الوصول إلى السلطة وتسلم زمام الأمور له تبعات بديهية، وهو ما سارع قادة الحركة إلى توضيحه، وهو ما ورد فعلاً على لسان رئيس قائمة حماس للانتخابات البرلمانية إسماعيل هنية الذي حدد خلال ندوة سياسية نظمها مجلس طلاب الجامعة الإسلامية في مدينة غزة بداية شهر شباط/فبراير الماضي أربعة ملفات رئيسية تسعى الحركة للعمل وفقها في الحكومة الجديدة، تتعلق بالملف السياسي والملف الاقتصادي، والملف الأمني إضافة إلى ملف الإصلاح الداخلي.

وتشير تصريحات قادة الحركة إلى أن الحركة اشتقت رؤية سياسية جديدة حول التوصل لحكومة وطنية مشتركة تقوم على التمسك بالثوابت والأهداف الوطنية والتعامل مع المرحلة بما تقتضيه المصلحة الفلسطينية، وهذه الرؤية كما تقول التصريحات لا تتعامل مع الواقع ضمن سقف محدود من الأعراس بل يتمكن قواعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أسس قوية ومتينة، في إطار التحرك مع الواقع السياسي المحيط من منطلق ضرورة تعزيز المجتمع بخالقه وبيئته الإسلامي.

وتتشدد هذه الرؤية كما جاء في ذات التصريحات على المصالحة الوطنية الشاملة وحماية الوحدة الوطنية الداخلية والدم الفلسطيني والعمل على تعزيز لغة الحوار، كما تعتمد على سياسة الرقابة والمحاسبة وترشيد استهلاك الأموال.

السياسة الفلسطينية

من خلال الحديث السابق والتصريحات المنقولة على لسان قادة حماس المنتظر أن يديروا دفة الحكومة القادمة، يمكن التكهن بمسار السياسة الفلسطينية المقبلة في مختلف الاتجاهات والتي سيكون عنوانها «سياسة البحث عن الفرص»، وهي سياسة تضع بدائل لآليات التصرف حتى في أسوأ الظروف، وهو ما لجأت

أفروز فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية بشكل ساحق العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام حول توجهات السياسة الفلسطينية الجديدة داخلياً وخارجياً في العديد من المجالات خصوصاً الجانبين السياسي والاقتصادي خلال المرحلة المقبلة.

من يملك حق التفاوض مع الدولة العبرية؟ فوق السياسة الفلسطينية فإن من يملك هذا الحق ليس السلطة الفلسطينية أو المجلس التشريعي. فالقانون الأساسي لم يعط هذا الحق لرئيس السلطة، وإنما تنفرد منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الحق، لكن كون الرئيس أبو مازن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً فإن هذا يبقى الأمور التفاوضية تحت إشرافه وسيطرته. وهذا الواقع يضع حركة حماس في الحقيقة أمام خيارات صعبة، وهي ستكون أمام وضعين: إما أن تلجأ للتنسيق مع رئيس السلطة الفلسطينية وعدم التصادم مع ما يملكه من صلاحيات قد تؤثر على عمل الحكومة، وإما ستلجأ للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة لا تؤثر على مصداقيتها في الشارع الفلسطيني وبما لا يتعارض مع مبادئ دستورها، وإن كانت هذه العضوية ستدفعها بالواقع إلى مواجهة قضية الاعتراف بالدولة العبرية خصوصاً وأن المنظمة تشترط للانضمام إليها الاعتراف بميثاقها المعدل في زمن رئاسة كلينتون والذي شطبت منه بنود أشارت بصورة أو بأخرى للقضاء على الدولة العبرية وعدم الاعتراف بها، إلى جانب احترام كل الاتفاقيات التي وقعت عليها منظمة التحرير بما فيها اتفاقات «أوسلو».

تواصل سياسي

وضع الكثير من المراقبين بعد فوز حماس سيناريوهات متعددة حول العلاقة المتوقعة مع الكيان الصهيوني، وقال البعض إن حماس في الجانب السياسي ستكون مضطرة بعد فوزها لمواجهة الواقع، لأن هناك فرقاً شاسعاً برأيهم بين المعارضة وبين تسلم المسؤوليات التي تترتب عليها حياة الشعب الفلسطيني، وقالوا إنه يستحيل تسيير الحياة اليومية دون تواصل مع الجانب الصهيوني بحكم الأمور الأساسية من مياه وكهرباء